



Distr.
GENERAL
A/33/543
21 December 1978
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون
البنود ٣٠ و ٧٧ و ١٠٠ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

المسائل المتصلة بالاعلام

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩

رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، موجهة الى
الامين العام من الممثل الدائم لاسرائيل لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن اشير الى رسالتي المؤرخة في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ التي سجلت فيها
اعتراض حكومتي الشديد على اصدار نشرة من نشرات الامانة العامة للامم المتحدة بعنوان "مشأ
القضية الفلسطينية وتطورها الجزء الاول : ١٩١٧-١٩٤٧" (ST/SG/SER.F/1) (١) . وفي ذلك
الوقت اعربت عن الأسف لانسياق الامم المتحدة الى اتباع ذلك النمط الذي يعتبر سمة مميزة لانظمة
حكم معينة ويتمثل في اعادة كتابة التاريخ وفقا للمصالح العابرة لهيئة سياسية .

وفي الفقرة التي انقضت على تقديم تلك الرسالة ، صدر الجزء الثاني من النشرة المعنية ،
الذي يتناول الفترة ١٩٤٧-١٩٧٧ (٢) (وتحمل هذه الوثيقة نفس الرمز الذي يحمله الجزء الاول) .
وهو لا يقل عن الجزء الاول في كونه موضعاً للاعتراض . ويتضح ان هذه "الدراسة" ، التي تتسم
بطابع علمي زائف ، اذا نظر اليها بالارتباط مع الجزء الاول ، تستهدف الترويج ، تحت شعار الامم
المتحدة ، لرواية مضللة تماما لتاريخ النزاع العربي الاسرائيلي .

وباختصار ، ترى تلك الرواية ان الانتداب الذي فرضته عصبة الأمم على فلسطين لم
يكن قانونياً ، وان كل الاحداث التي تلت ذلك ، بما في ذلك انشاء دولة اسرائيل ، هي باطلة

(١) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.78.I.19 .

(٢) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.78.I.20 .

ولاغية . ويرد هذا الرأي المشوه تماما بنفس الصيغة تقريبا في المادة ٢٠ مما يدعى الوثيقة الاساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهي " الميثاق الوطني " ، ويشكل الفرضية التي وضعت على اساسها النشرة المعنية الصادرة عن الامانة العامة للامم المتحدة . ويتجاهل هذا الرأي تجاهلا كاملا حقوق الشعب اليهودي غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة في وطنه ، ارض اسرائيل .

وهكذا ، فان ما يوهم بأنه دراسة علمية ، مدعومة بما يبدو أدوات علمية ، ليست سوى ضرب فح من ضروب الدعاية . وهي تتسم ، بطريقة منتظمة ، بعمليات تشويه متعمدة للحقائق ، وبإدراج مواد قائمة على الانتقاء والتحيز وباستعمال اساليب ، منها الحيل اللغوية وتحريف المصطلحات السي حد بعيد ، وهي اساليب لا تألفها القواعد المقبولة لكتابة التاريخ الجدية ، لكنها معروفة تماما في فن الدعاية . وتحاول تحقيق مقاصدها بما تفعله . وما تقوله فعلا على حد سواء .

وأرفق بهذه الرسالة جد ولا بأثلة توضيحية لا ثبات هذه التهم . وليست هذه الامثلة التوضيحية كاملة بأي حال ، لان كل صفحة من الدراسة مليئة بمواطن القصور المنهجية . لكن النتيجة لا محيد عنها : لقد اسيء استعمال وسائل الامم المتحدة واجهزتها مرة اخرى ، وذلك ، في هذه الحالة ، لانتاج عمل لا صلة له بالتاريخ على الاطلاق بقصد شن حرب سياسية ضد احدى الدول الاعضاء .

وتقوم الامم المتحدة بنشر هذه الدعاية التي اعدتها وحدة داخل الامانة للترويج لآراء منظمة من القتل تمارس الارهاب الدولي ، متنكرة في الوقت نفسه تحت راية حركة تحرير وطني . وهكذا ، فان الامم المتحدة ، بقيامها بانتاج هذه النشرة ، تخدم قضية الارهاب الدولي ، لا قضية السلم الدولي . وهي بذلك قد اساءت استعمال اموال دولية ، ووضعت نزاهة الامانة العامة موضع الشبهة وعرضت المنظمة لنقد شديد .

وأتشرف بأن اطلب تعميم هذه الرسالة والجدول المرفق بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البنود ٣٠ و ٧٧ و ١٠٠ من جدول الاعمال .

(توقيع) يهودا ز . بلوم

السفير

الممثل الدائم لاسرائيل لدى الأمم

المتحدة

المرفق

جدول الأمثلة التوضيحية

ألف - تشويهات متعمدة للحقائق

- ١ - جاء في الجزء الثاني من " الدراسة " (ص ٤٥) * مايلي :
" كانت القوات اليهودية ، أثناء الأشهر التي سبقت انتهاء الانتداب [في عام ١٩٤٨] ،
قد تحركت لاحتلال مدن ومناطق هامة في الاقليم المخصص للدولة العربية . . . " .
وقد اقتبس كلام دافيد بن غوريون على نحو يوحي بأن طبريا وحيفا وصفد هي مدن " مخصصة
للدولة العربية " بموجب قرار الجمعية العامة (١٨) (٥-٢) .
وهي لم تكن كذلك .
- ٢ - يدعى في الصفحة ٤ من الجزء الاول ، ان " ملايين الفلسطينيين " قد ارغموا " على اللجوء
الى المنفى " نتيجة للحروب العربية الاسرائيلية التي نشبت منذ عام ١٩٤٨ .
وهذا تشويه صارخ للحقيقة .
- تقدر الامم المتحدة عدد اللاجئين الفلسطينيين في عام ١٩٤٨ ، بأنه . . . ٧٢٦ لاجيء
(لجنة التوفيق التابعة للامم المتحدة بشأن فلسطين ، التقرير النهائي لبعثة الامم المتحدة للدراسة
الاقتصادية في الشرق الاوسط ، ١٩٤٩ ، الجزء ١ ، صفحة ٢٢) . والرقم الذي تورده الامم
المتحدة للاشخاص المشردين في عام ١٩٦٧ هو . . . ٢٥٠ شخص (أ) .
- ويعتبر هذان الرقمان بصورة عامة مضخمين الى حد كبير ، ولكن حتى اذا قبلنا هذا ، لا يمكن
الجزم بأن " ملايين الفلسطينيين " قد ارغموا " على اللجوء الى المنفى " . (وهذا العبارة ، هي ايضا
مفرضة بدرجة كبيرة لاسباب اخرى - انظر مايلي) .
- ٣ - وجاء ، في الصفحة ٤٥ من الجزء الثاني ، " أن النخالية العظمى من الفلسطينيين فسي
الضفة الغربية وغزة قد اصبحوا لاجئين " في عام ١٩٦٧ .
وهذا كذب بصورة جلية .

* تشير ارقام الصفحات الواردة في هذا النص ، فيما يتعلق بالجزء الثاني من النشرة
الى الموقع في النص الانكليزي ، وذلك لعدم صدور النص العربي حتى وقت اعداد هذه الوثيقة .
(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والعشرون ، الملحق رقم ١٣
(٨/7213) ، الصفحة ١ .
.. / ..

وجاء في تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى ، ١٩٦٧-١٩٦٧ (ب) ، ان عدد الاشخاص الذين عبروا من الضفة الغربية الى الاردن يقدر ب ٤٠٠ . ٠٠٠ شخص . ويشير التقرير نفسه الى انه " يعتقد بأن عدد اللاجئين المسجلين يتراوح بين ٤٠ . ٠٠٠ و ٤٥ . ٠٠٠ لاجئ قد غادروا غزة منذ الاعمال العدائية (١٩٦٧) .

وهذا يجعل المجموع ٤٤٥ . ٠٠٠ شخص على أبعد تقدير . ويعتبر هذا الرقم ايضا بصورة عامة ضخما الى درجة كبيرة ، وان مجموع عدد الاشخاص الذين غادروا الضفة الغربية اثناء الاعمال العدائية التي وقعت عام ١٩٦٧ وبعد ها ، على سبيل المثال ، حسب اكير تقدير لاسرائيل ، اقل من ٢٥٠ . ٠٠٠ شخص . بيد ان ما ذكر في الصفحة ٥٤ من " الدراسة " ، حتى لو قبل رقم الامم المتحدة على سبيل الجدول ايضا ، هو كذب واضح ، لانه جاء في الفقرة التالية من الصفحة نفسها ان عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة قبل حرب عام ١٩٦٧ هو ٤٠٠ . ٠٠٠ نسمة . ولا يمكن ، مهما اتسع الخيال ، اعتبار حتى الرقم ٤٤٥ . ٠٠٠ " الغالبية العظمى " .

٤ - وفي الفقرة ٥٦ من الجزء الثاني ، يقال ان قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٧ ، يطلب " من اسرائيل الانسحاب الى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧ " . وهذا افتراء متعمد .

وتؤكد الفقرة ١ '١' من قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ان اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط ينبغي ان تشمل تطبيق مبدئين ، اولهما هو " سحب القوات الاسرائيلية من الاقاليم المحتلة في النزاع الاخير " . " from territories occupied in the recent conflict " . ويتجنب القرار عمداً ، كما هو معروف جيدا ، الدعوة الى الانسحاب من "the territories" او "all the territories" .

ويصادف ان النص الكامل للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يرد في الصفحتين ٥٥ و ٥٦ . وان القول بعد ذلك بفقرتين انه طلب الى اسرائيل الانسحاب " الى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧ " لا يمكن ان يكون عملا نتج عن الاهدمال . وهو لا يمكن الا ان يكون محاولة فجة للتزوير .

٥ - وقد استعملت الوسيلة نفسها في الصفحة ٥٠ من الجزء الثاني ، حيث اقتبست الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٤٩ (د-٣) ، المؤرخ في ١١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٤٨ : " ينبغي السماح للاجئين الراغبين في العودة الى بيوتهم والعيش في سلم مع جيرانهم بالقيام بذلك في اقرب موعد ممكن عمليا " .

ويصبح هذا في الفقرة التالية مباشرة " اقرار حق الفلسطينيين على وجه التحديد في العودة السلمية " الى بيوتهم " .

باء - المادة القائمة على الانتقاء والتحيز

- ١ - لقد أيدت وجهة نظر الغالبية الساحقة من القانونيين الدوليين دائما صحة نظام الانتداب بصورة عامة والانتداب في فلسطين بصورة خاصة . ومع هذا ، فإن ما تدعى بالدراسة تقول بنقيض ذلك استنادا الى مؤلفين اثنين فقط . وأحد هذين المؤلفين هو هنري كتن ، الذي تستشهره الدراسة به بصورة معاولة (الجزء الاول ، الصفحات ٣٤ - ٣٦) . ولا تفصح النشرة عن هويته باعتباره محاميا عربيا من القدس كان في الثلاثينات والاربعينات عضوا في الهيئة العربية العليا لفلسطين ، التي كان يتزعمها مفتي القدس المشهور ، الحاج أمين الحسيني ، الذي كان مطلوباً بعد الحرب العالمية الثانية باعتباره مجرم حرب لتعاونه النشط مع النازيين .
- وقد عرض كتن ، باعتباره عضوا في الهيئة العربية العليا لفلسطين ، القضية العربية امام الامم المتحدة في عام ١٩٤٧ . ولو أنه ذكر باعتباره ممثلاً لأحد طرفي النزاع لأمكن فهم ذلك . ولكن تقدّمه بوصفه أحد الثقات المتجردين في القانون الدولي ، واعطائه الكلمة الفصل بشأن صحة الانتداب في فلسطين هو رياء فكري خالص . وتورد النشرة ذكر خبير واحد آخر فقط : هو . ت . م . ليسون ، الذي عرف منذ عهد طويل بأرائه المعادية للصهيونية ولاسرائيل وبدعوته للقضية العربية . وليس من قبيل الصدفة انه هو الذي كتب مقدمة كتاب كتن المعنون " فلسطين والقانون الدولي " (١٩٧٣) .
- ٢ - ويدعى في الصفحة ٧٩ من الجزء الاول ، ان ٥٦٠ . ٠٠٠ يهودي كانوا يقدّمون فلسطين في عام ١٩١٨ . وسيلاحظ المراقب اليقظ ان منظمة التحرير الفلسطينية تستعمل هذا التاريخ الهام ايضا . والسبب في ذلك بسيط : وهو أن آلاف كثيرة من اليهود الفلسطينيين قد طردوا أو أميتوا جوعا ، أثناء الحرب العالمية الاولى ، مما خفّض عدد السكان اليهود بأكثر من الثلث ، الى من حوالي ٨٥ . ٠٠٠ نسمة في عام ١٩١٤ الى ٥٦ . ٠٠٠ نسمة في عام ١٩١٨ . ومن الواضح ان المؤلفين المجهولين لهذه النشرة قد وجدوا ان من الأنسب ايراد الرقم الأخير .
- ٣ - وبالمثل ، ذكر ، في الصفحة ٧١ من الجزء الثاني ، ان الاراضي التي كان يمتلكها اليهود كانت في عام ١٩١٧ تمثل ٢/١ في المائة من مجموع مساحة اراضي فلسطين ، وفي عام ١٩٤٧ كانت تمثل ٦/٢ في المائة . ويعني ذلك ، ضمنا لا تصريحاً ، ان العرب كانوا يمتلكون حوالي ٩٤ في المائة من الاراضي حتى عام ١٩٤٧ . بيد أن هذا الادعاء الضمني كاذب لان نصف الاراضي كانت ، في الواقع ، تملكها الدولة ، وانتقلت من السلطة العثمانية الى سلطة الانتداب .
- ٤ - وترد في مقدمة الجزء الاول ، بما يبدو وحياديا ملاحظتها مفادها ان " مشروع التقسيم (لعام ١٩٤٧) لم يجلب السلم لفلسطين " و " اما الدولة العربية الفلسطينية المذكورة في مشروع التقسيم فانها لم تلمر أبداً على خريطة العالم " (صفحة ٣) . وبالمثل ، يتم اعلام القارئ في الجزء الثاني أن " قرار التقسيم الذي اتخذته الامم المتحدة لم يوفّر حلاً لمشكلة فلسطين وازداد العنف " (صفحة ٣٩) .

ان هذا هو منتهى التحيز لأن المؤلفين يغفلون ، بصورة مدروسة ، ذكر من نسف مشروع التقسيم ولماذا " ازداد العنف " . وان الواقع هو أن جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية في عام ١٩٤٧) رفضت بصورة قاطعة قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) . وقد احتفالت تلك الدول لنفسها بصورة رسمية بكامل حرية العمل ثم شرعت بإبطال ذلك القرار عن طريق استعمال القوة بصورة غير شرعية منذ لحظة اعتمادها . وقام مجلس الامن في ٥ آذار/مارس ١٩٤٨ ، وفي ١ نيسان/ابريل ١٩٤٨ وفي ١٧ نيسان/ابريل ١٩٤٨ أيضا ، بتوجيه نداء بوضع حد لأعمال العنف في فلسطين . وقد تحدى العرب ، داخل فلسطين وخارجها ، هذه القرارات علنا .

ولدى انتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ عبرت جيوش سبع دول عربية ، بصورة غير قانونية ، الحدود الدولية لفلسطين الواقعة تحت الانتداب ، في انتهاك سافر لميثاق الامم المتحدة وخرق للقانون الدولي العام .

وان وثائق الامم المتحدة التي تتناول هذه الاحداث التاريخية لا لبس فيها . أنظر مرفق الرسالة المؤرخة في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ والموجهة من الممثل الدائم لاسرائيل الى الامين العام (S/12966-A/33/488) .

٤ - ويدعى ، في الصفحة ٤٧ من الجزء الثاني ، ان " القوات الاسرائيلية [في عام ١٩٤٨] كانت حسنة العدد والعدة . . . وكانت مزودة بالأسلحة بصورة جيدة . . . "

ولعل الكبرياء العربية قد استوجبت هذا التفسير لكيفية تمكن قوات الدفاع الاسرائيلية الحديثة النشأة من دحر الهجمات المتضافرة التي شنتها سبعة جيوش عربية بمعونة عدة مجموعات من الفدائيين والارهابيين العرب ، ولكن ذلك ليس تاريخا . وان اسلحة الجانب الاسرائيلي اثناء الأشهر الأولى من حرب عام ١٩٤٨ كانت هزيلة وأوشكت القوات الاسرائيلية على الانهيار في بعض الأوقات وفي بعض المناطق . والصحيح هو ان هذه القوات كانت تحدها دوافع قوية ، ان كانت تقاتل لإنقاذ حياة المجتمع اليهودي بالذات وفي سبيل وجود دولتها . ومن الصحيح ايضا ان المجتمع اليهودي استفاد من خبرته العسكرية اثناء الحرب العالمية الثانية ، ان حارب في صفوف الحلفاء ، في حين كانت اجزاء كبيرة من المجتمع العربي في فلسطين تتعاطف - ولم يكن ذلك دائما بصورة سلبية - مع النازيين .

٥ - ويرد ، بصورة ساذجة ، في الصفحة ٤٨ من الجزء الثاني ، ذكر للنداء الذي وجهه الوسيط التابع للامم المتحدة في صيف عام ١٩٤٨ " لاعلان هدنة اخرى غير محددة ، كما أمر مجلس الأمن في ١٥ تموز/يوليه " . ويفغل ، بصورة مناسبة ، توضيح احكام قرار مجلس الأمن ٥٤ (١٩٤٨) المؤرخ في ١٥ تموز/يوليه ١٩٤٨ . والسبب الكامن وراء ذلك هو أن ذلك القرار ذكر استعداد اسرائيل لتمديد الهدنة ولاحتال ان " الدول الاعضاء في الجامعة العربية قد رفضت النداءات المتوالية التي وجهها الوسيط التابع للامم المتحدة ، ونداء مجلس الامن في قراره ٥٣ (١٩٤٨) المؤرخ في ٧ تموز/يوليه ١٩٤٨ " . وجاء في القرار ان " الحالة في فلسطين تشكل تهديدا للسلم في نطاق معنى المادة ٣٩ من ميثاق الامم المتحدة " ، وأمر الحكومات والسلطات المعنية بالكف عن القيام بمزيد من الأعمال العسكرية ، وأعلن أن عدم الامتثال سيتطلب قيام مجلس الأمن فورا بالنظر في الأمر بغية اتخاذ ما قد يقرره المجلس من اجراءات اخرى بموجب الفصل السابع من الميثاق .

٦ — وجاء في الصفحة ٤ من الجزء الاول ما يلي : " فمذ عام ١٩٤٨ نشبت حروب وحدث دمار ، مما أرغم ملايين الفلسطينيين على اللجوء الى المنفى " .

وهذا القول الجارف الذي سبق ذكره في الفرع ألف أعلاه بوصفه غير صحيح حقيقة هو متحيز أيضا من ثلاث نواح على الأقل . ولو كان تاريخا أقل تغرضًا لأشار الى ما يلي :

(أ) منذ عام ١٩٤٨ لم تشب مجرد "حروب" ، بل سلسلة من حروب العدوان التي شنتها الدول العربية ضد اسرائيل .

(ب) نتيجة لهذه الحروب ترك اشخاص عرب في فلسطين وكذلك عدد مماثل من اليهود في الاراضي العربية ، بيوتهم .

(ج) بما أن العرب هم الذين شنوا هذه الحروب يجب عليهم أن يتحملوا المسؤولية عن النتائج ، بما فيها خلق مشكلتي اللاجئين ، واحدة عربية وواحدة يهودية .

٧ — يرد في الصفحة ٥٣ من الجزء الثاني وصف ملتو لقبول اسرائيل كعضو في الأمم المتحدة وما يعنيه هذا الوصف ضمنا هو أن هذا القبول كان مشروطا بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ و ١٩٤٤ (د - ٣) المؤرخ في ١١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٤٨ . وان هذه الشائعة الكاذبة القديمة مستوحاة بصورة مباشرة من كتيب الدعاية العربية . بيد أنه لا يوجد في الميثاق ، كما هو معروف تماما ، أي شيء عن " العضوية المشروطة " ، ولذا فان هذا التضمين ليس له ما يبرره على الاطلاق ولا يستأهل النظر الجدي .

وعلاوة على ذلك فان وصف قبول اسرائيل في عضوية الأمم المتحدة في عام ١٩٤٩ هو وصف مضلل بصورة متعمدة من ثلاث نواح أخرى . فهو يحاول أولا المطالبة بمزايا قانونية ناشئة عن قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) . ولكن بما أن الأحداث التي وقعت في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ تجاوزت ذلك القرار وأحبطه العرب بصورة فعالة في ذلك الوقت ، فلا يحق لهم الاستناد بأى شكل من الأشكال الى مزاياه - أنظر الرسالتين المؤرختين في ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ و ١٢ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ والموجهتين من الممثل الدائم لاسرائيل الى الأمين العام (A/33/386-S/12933) و (A/33/488-S/12966) .

ويوحى ، ثانيا ، عن طريق شكل مبهم من المنطق ، بأن الاشارة الواردة في القرار الذي ينس على قبول اسرائيل في عضوية الأمم المتحدة الى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) ، " تعمل في طياتها الاعتراف الاسرائيلي بالوجود المستمر لكيان عربي فلسطيني " . ان هذا هراء محض . ان لم يكن من الممكن لاسرائيل أن تعترف بوجود كيان عربي فلسطيني غير موجود رفض العرب اقامته بموجب احكام قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) وحالوا دونه باستعمال السلاح بصورة غير شرعية . وعلاوة على ذلك ، فان قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) هو كل متكامل ، يتألف من ١٥ فقرة ، تنص الفقرة ١١ منها على أنه "ينبغي السماح للاجئين الراغبين في العودة الى بيوتهم والعيان بسلام مع جيرانهم بالقيام بذلك في أقرب موعد ممكن عمليا " . ويدعو القرار نفسه أيضا

"الحكومات والسلطات المعنية . . . الى التماس الاتفاق عن طريق المفاوضات . . . بغية التوصل الى التسوية النهائية لجميع المسائل المتعلقة بينها " . ولذا خضعت عملية اعادة التوطين الفردية الى ثلاثة شروط وهي : (١ - القابلية للتنفيذ العملي ، ٢ - الاستعداد لـ " العيش بسلام " و ٣ - والاعتراف بأن تسوية مشكلة اللاجئين تشكل جزءاً من " التسوية النهائية لجميع المشاكل المتعلقة " بين الدول العربية واسرائيل .

ويرد ، ثالثاً ، في نفس المقطع الذي يتناول قبول اسرائيل في عضوية الأمم المتحدة القول بأن قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) ، " حفظ حق العودة للاجئين الفلسطينيين " بيد أن القرار لا يذكر " حق العودة " ولا " الفلسطينيين " . وهو يكتفي بالاشارة ، كما يتبين أعلاه ، الى الأحوال التي يجوز لبعض اللاجئين العودة في ظلها ، دون المساس بحقوق اسرائيل بوصفها دولة ذات سيادة .

٨ - وقد أدرجت ، في الصفحة ٥ من الجزء الثاني ، " الأحكام الرئيسية " في قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) بوصفها دعوة لانشاء لجنة التوفيق لفلسطين ، ودعوة مجلس الأمن الى اتخاذ اجراءات لجعل القدس منطقة مجردة من السلاح ، ودعوة الى معالجة مشكلة اللاجئين بموجب أحكام الفقرة ١١ من القرار .

وهنا أيضاً تعتبر هذه المعلومات انتقائية ومتحيزة .

ولعل معذم المؤرخين يوافقون على ان أحد " الأحكام الرئيسية " الأخرى للقرار هو ، كما ذكر أعلاه ، مناشدة الدول والسلطات المعنية في الفقرة ٥ " أن تلتزم الاتفاق عن طريق المفاوضات . . . بغية التوصل الى التسوية النهائية لجميع المسائل المتعلقة بينها " .

وبالمثل ، من المؤكد ان المؤرخين المتجردين كانوا سيرون من المناسب اعلان القارئ بأن الدول العربية صوتت بالاجماع ضد قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) .

وهذه " الدراسة " تعتبر ، مرة أخرى ، متشبية مع الموقف العربي المتمثل في المحاولة المتأخرة بعض الشيء للحصول على فائدة من بعض أحكام قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) ، المأخوذة بصورة منعزلة وخارج سياقها من قرار مؤلف من ١٥ فقرة عارضته في وقت اعتماده .

جيم - أساليب غير مقبولة في كتابة التاريخ

ان احدى الخصائص الرئيسية لكتابة التاريخ الزائفة هي العرض العكسي للأحداث والافكار والنظواهر في محاولة لتدعيم نتيجة مقررة مسبقا . ويرد مثال صارخ على هذا الاسلوب في الشرعي في الصفحة ٧١ من الجزء الثاني حيث يدعى انه " كان هناك في عام ١٩١٧ كيان فلسطيني يتسم بصفتين رئيسيتين من الصفات المميزة للأمة وهما وجود شعب راسخ لقرون في اقليم محدد " . وبعبارة بسيطة ، فان هذا يستهدف الايحاء بأنه كان يوجد في عام ١٩١٧ شعب فلسطيني وبلد فلسطيني وهذان هما اثنان من الافتراغات الضمنية التي تتخلل الدراسة بأكملها . وكلاهما كاذب تماما .

(أ) لم يكن يوجد في عام ١٩١٧ أى شيء بوصفه " شعبا فلسطينيا " منفصلا . وكانت الحركة القومية العربية قد بدأت لتوها ، ولم تكن أية حركات وطنية اقليمية في الاقاليم العربية التابعة لِمَا كان يعرف باسم الامبراطورية العثمانية في ذلك الوقت تكاد تعرف . وكان الرأى السائد فيما بين السكان العرب المحليين في نهاية الحرب العالمية الاولى ان العرب الذين كانوا يقطنون فلسطين هم جزء من الشعب السوري والأمة العربية الكبرى . وفي الحقيقة ، فقد عارض العرب في فلسطين ، في عامي ١٩١٩ و ١٩٢٠ ، فرض الانتداب على فلسطين على أسس منها أنه لا ينبغي فصلهم عن اخوتهم خارج المنطقة الموضوعة تحت الانتداب .

وفي ٢ تموز/يوليه ١٩١٩ ، اعتمد المؤتمر السوري العام عشرة قرارات ، ينص القرار الثامن منها على مايلي :

" اننا نطلب ألا يفصل الجزء الجنوبي من سوريا ، المعروف باسم فلسطين — أو المنطقة الغربية الساحلية التي تشمل لبنان ، عن القطر السوري . ونرفب أن تضمن وحدة القطر ضد التقسيم في ظل أية ظروف " .

(تقرير لجنة كينغ كرين في " العلاقات الخارجية للولايات المتحدة : مؤتمر باريس للسلم " ١٩١٩ ، المجلد ١٢ ، الصفحة (٧٨))

وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٥٦ أبلغ أحمد الشقيري ، الذى كان في ذلك الوقت مندوبا للمملكة العربية السعودية لدى الامم المتحدة وأصبح فيما بعد رئيس مايسمى بمنظمة التحرير الفلسطينية ، مجلس الامن بما يلي :

" من المعروف تماما ان فلسطين ليست سوى سوريا الجنوبية " .

(S/PV.724 ، الفقرة ٤٤)

وفي آذار/مارس ١٩٧٤ ، ذكر الرئيس الأسد ، رئيس سوريا ، مايلي :

" ان فلسطين جزء أساسي من سوريا الجنوبية "

("نيويورك تايمز" ، ٩ آذار/مارس ١٩٧٤)

وفي العام الماضي صرح زهير محسن ، رئيس ما يسمى بدائرة العمليات العسكرية في منظمة التحرير الفلسطينية ، لصحيفة "تراو" اليومية الهولندية بما يلي :

" لا توجد فروق بين الاردنيين والفلسطينيين والسوريين واللبنانيين . . . اننا شعب واحد . ونحن لا نشدد باهتمام على هويتنا الفلسطينية الا لأسباب سياسية . لأن المصلحة القومية للعرب تقتضي تشجيع وجود الفلسطينيين ضد الصهيونية . نعم ، ان وجود هوية فلسطينية منفصلة هو فقط لأسباب تكتيكية . ان انشاء دولة فلسطينية هو وسيلة جديدة لمواصلة الكفاح ضد الصهيونية وفي سبيل الوحدة العربية " .

(اقتباس من أقوال زهير محسن ، أورده جيمس روسي في صحيفة تراو ، ٣١ آذار/مارس ١٩٧٧)

وبالمثل ، قال ياسر عرفات مؤخرا في ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، في مهرجان اقامه في بيروت حزب البعث في لبنان أن " الاسد قال ان فلسطين هي الجزء الجنوبي من سوريا . وقد قلت له ان فلسطين هي سوريا الجنوبية وان سوريا هي فلسطين الشمالية " . (صوت فلسطين ، ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨) .

(ب) وان السبب الذي حمل العرب في فلسطين على التفكير على هذا النحو هو أنه لم يوجد أبدا كيان سياسي يسمى فلسطين . وان كلمة " Palestine " (فلسطين بالعربية) استخدمت طوال القرون للدلالة على منطقة جغرافية ذات حدود غير مؤكدة ، وليس للدلالة على " اقليم محدد " وفي ظل الحكم العثماني ، مرت المنطقة بسلسلة مذهلة من عمليات إعادة التقسيم الادارية ، وكانت في معظم الوقت تحكم من دمشق .

(ج) ومن الكذب أيضا الادعاء بأن العرب الذين كانوا يقطنون فلسطين في عام ١٩١٧ كانوا " شعبا راسخا لقرون " في ذلك البلد . وقد كان جزء كبير من السكان العرب يتألف من البدو الوافدين من شرقي نهر الاردن والذين استقروا قبل فترة وجيزة . وكان المصريون الذين قدموا الى فلسطين في القرن التاسع عشر في أعقاب ابراهيم باشا عنصرا هاما أيضا . وكان بوسع الآخرين أن يردوا أصولهم فير البعيدة الى المغرب ، وكان البعض الآخر من القادمين حديثا من البلقان ، وممن حوران ، وحتى من روسيا القيصرية (الشركس) الذين قدموا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ومن الجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن بعض القرى " العربية " في شمال اسرائيل ما زالت تتكلم الشركسية .

وعلاوة على ذلك ، كانت أعداد كبيرة من العرب ، التي لم تكن " راسخة الجذور " ، تغادر فلسطين مع حلول نهاية القرن التاسع عشر ، شأنها في ذلك شأن آخرين من المنطقة ، وقد ناقش " المؤتمر العربي الأول " ، الذي عقد في باريس في عام ١٩١٣ ، مشكلة الهجرة .

دال - الحيل اللغوية وتحريف المصطلحات
الى حد بعيد

- ١ - يجرى ، دون قيود ، استخدام هذه الحيل والمصطلحات في كافة أجزاء الدراسة بغية توجيه القارئ الى الاستنتاج المنشود .
- ٢ - وهكذا ، يوجد ، على سبيل المثال ، الكثير من الحديث عن " المقاومة " ، و " الثورات " و " الانتفاضات " الفلسطينية . ومن الناحية الاخرى لا تذكر " الدراسة " سوى " العنف " و " الارهاب " اليهوديين .
وقد تبينت اللهجة في مقدمة الجزء الاول (الصفحة ٣) :
" وقد نتج عن ذلك مقاومة عارمة للانتداب من قبل العرب الفلسطينيين . وأعقب ذلك لجوء الجالية اليهودية الى العنف قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية " .
وهكذا ، عندما رفض العرب في فلسطين التعاون مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بفلسطين ، وتعاون اليهود معها عن طيب خاطر ، كانت " المجموعات الارهابية الصهيونية " حسب ما جاء في المنشور ، هي التي ضمنت سلامة اللجنة (الجزء الثاني الصفحة ١٠) .
- ٣ - والاشارة الى القضية اليهودية معدلة بعناية . وتتعدد اللهجة ، مرة أخرى ، في مقدمة الجزء الاول (الصفحة ٣) ، حيث قيل عن الزعماء الصهاينة أثناء الحرب العالمية الأولى ما يلي :
" أثار الزعماء الصهاينة ادعاء بوجود " رابطة تاريخية " [نقلا عن الاصل] نظرا لأن أسلافهم قد عاشوا في فلسطين قبل ألفي عام مضت قبل أن يتفرقوا في " الشتات " [نقلا عن الأصل] ."
- ٤ - وبالمقارنة مع ذلك ، لا توضح الصيغة المثيرة للمواطن ، مثل " المقاومة الفلسطينية للاستعمار الاجنبي " ، ضمن علامات اقتباس .
- ٥ - وتبذل محاولة دؤوبة وزائفة ، بنية واضحة ، لصرخى الخلافات العربية اليهودية بوصفها مجابهة بين السكان الفلسطينيين " الاصليين " وقوة خارجية تدعى الصهيونية وتتعدد اللهجة ، مرة أخرى أيضا ، في مقدمة الجزء الاول (الصفحة ٣) .
- ٦ - وترد احدى الصيغ الجديدة ، أكثر من غيرها ، بالملاحظة في " الدراسة " في الصفحة ٤٤ من الجزء الثاني ، حيث ترد أرقام (يشك في دقتها) عن عدد العرب الفلسطينيين في عام ١٦٦٧ في " فلسطين " التي توصف بأنها تشمل " المناطق التي تسيطر عليها اسرائيل " . ولا يمكن لهذه العبارة ، في هذا السياق ، الا أن تعني الأقاليم الواقعة تحت سيادة دولة اسرائيل منذ عام ١٦٤٨ .

دءاء — الاسقاطات المتعمدة

١ — يتناول الجزء الاول من " الدراسة " فترة الانتداب البريطاني . وقد أرفقت به أربع خرائط . ولكن خريطة هامة واحدة غير موجودة فيه . وهذه الخريطة هي خريطة فلسطين تحت الانتداب البريطاني ، التي كانت تشمل حتى عام ١٩٤٦ الاقليم المسمى الآن الأردن . وقد اسقطت هذه الخريطة لأنها كانت ستظهر أن دولة عربية ، بل دولة عربية فلسطينية ، في الحقيقة ، كانت موجودة بالفعل لمدة ٣٢ عاما ، وتشمل تقريبا أربعة أخماس مساحة فلسطين تحت الانتداب . ولتجنب هذه الصعوبة الصغيرة اعتمدت هذه الوسيلة المتمثلة في طمس خريطة أساسية .

٢ — وقد كرس معظم الجزء الاول من " الدراسة " لمحاولة اظهار أن اعلان بلفور ، الذي أعربت فيه الحكومة البريطانية عن تأييدها " لتأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين " ، قد صدر دون مراعاة لحقوق العرب وفي انتهاك للوعود التي قطعت لهم ، لاسيما الوعود التي قطعها السير هنري مكماهون للشريف حسين ، شريف مكة . وبالرغم من البحث المستفيض لهذا الموضوع الذي يشك به ، فقد تم تجاهل رسالة هامة ، كتبها مكماهون نفسه ونشرت في صحيفة " التايمز (اللندنية) " في ٢٣ تموز/ يوليه ١٩١٣ ، لأنها كانت ستضعف بالضرورة ، الغاية الدعائية للمؤلفين . وقد كتب مكماهون ما يلي في تلك الرسالة :

" لقد وردت اشارات كثيرة في تقرير اللجنة الملكية المعنية بفلسطين وفي سياق المناقشات التي عقدت مؤخرا في مجلسي البرلمان كليهما ، الى " تعهد مكماهون " ، لاسيما الى ذلك الجزء من التعهد الذي يتعلق بفلسطين والذي فسره اليهود تفسيرا وفسره العرب تفسيرا آخر .

" وقد اقترح علي أن الصمت المستمر من جانب الشخص الذي أعطى التعهد قد يساء فهمه بحد ذاته .

" ولذا أرى لزاما علي أن أدلي ببيان ما عن الموضوع ، لكنني سأقتصر في ذلك على النقطة التي هي الآن قيد البحث ، أي ما اذا كان يقصد ، أولا يقصد ، أن تشمل الأقاليم التي ضمن فيها استقلال العرب في تعهدى ذلك الجزء من سوريا المعروف الآن باسم فلسطين .

" وأرى أن من واجبي أن أصرح ، وأفعل ذلك بشكل أكيد وقاطع ، أنني لم أقصد في اعطاء هذا التعهد الى الملك حسين أن أشمل فلسطين في المنطقة التي وعد فيها العرب بالاستقلال .

" وكأنت لدى كافة الأسباب لحظلي على الاعتقاد في ذلك الوقت أن الملك حسين فهم جيدا حقيقة أن تعهدى لم يشمل فلسطين " .

٣ - وفي عام ١٩١٩ قام الأمير فيصل ، الذى كان يمثل التطلعات القومية العربية في ذلك الوقت، بتوقيع اتفاق تفاهم وتعاون مع الدكتور حاييم وايزمان ، الذى كان يمثل في ذلك الوقت الحركـة الصهيونية وأصبح فيما بعد أول رئيس لدولة اسرائيل . وفي ديباجة ذلك الاتفاق ، أعرب الطرفان عن اقتناعهما بما يلي :

" ان أضمن الوسائل للتوصل الى تحقيق تطلعاتهما الوطنية هي عن طريق أوثقـ تعاون ممكن في تنمية الدولة العربية وفلسطين " .

ونصت المادة الأولى على ما يلي :

" يكون حسن النية والتفاهم المتسمين بأبلغ الود هما الموجه للدولة العربية—ة وفلسطين في جميع علاقاتهما وتعهداتهما ، وتحقيقا لهذه الغاية ، يتعين تعيين وادامة وكلاء عرب ويهود معتمدين بصورة مناسبة في كل من الاقليمين " .

وبعبارة أخرى تكلم الزعيم العربي في تلك الفترة ، الذى مثل العرب في مؤتمر فرساي للمسلم، عن دولة عربية من ناحية ، وعن فلسطين — باعتبارها دولة يهودية — من الناحية الاخرى . ولما كان مؤلفو " الدراسة " لم يستسيغوا على ما يبدو ، محتويات هذا الاتفاق ، فانها لم تذكر الا في حاشية مبهمـة في نهاية الجزء الأول تشكك في صحة الاتفاق (الصفحة ٨١ ، الحاشية ٧) .

٤ - ويرد ، في الصفحة ٤٨ من الجزء الاول ، ما يبدو بأنه وصف " لثورة عام ١٩٢٩ " وفيه— يعلم القارئ بما يلي " واسفرت الاشتباكات بين الفلسطينيين [نقلا عن الأصل] واليهود عن ٢٢٠ قتيلـا و ٥٢٠ جريحـا من الجانبين " . بيد أنه لا يرد ذكر لأحد الأحداث الرئيسية في عام ١٩٢٩ ، وهو مذبحـة الجالية اليهودية في الخليل التي ارتكبها العرب دون استفزاز ، والتي قتل فيها عشرات من طلبة اللاهوت اليهود العزل وقطعت أوصالهم ، في حين عدب آخرون وشوهوا .

٥ - ويرد في الصفحات ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ من الجزء الاول ، اقتباس مطوّل فيما يتعلـق بالقضية العربية من تقرير لجنة بيل الصادر عام ١٩٧٣ ، وما يتم اسقاطه كليا هو ذلك القسم من تقرير لجنة بيل الذى لا يقل طولا والمتعلق بالصهيونية والحقوق اليهودية ، والذى يمتد في الوثيقة— الاصلية على ثلاث صفحات ذات طباعة متقاربة . ويوضح التقرير ، في جملة أمور ، ما يلي :

" ولئن كان اليهود قد شتتوا بهذه الطريقة في كافة أرجاء العالم ، فهم لم ينسوا فلسطين أبدا . واذا كان المسيحيون قد ألفوا ، عن طريق الانجيل ، فيزيوغنومية المنطقـة وأسماء الاماكن والاحداث التي وقعت قبل ألفي عام ، فان الصلة التي تربط اليهود بفلسطين وتاريخها الماضي هي ، بالنسبة لهم ، أوثق بكثير وأقرب لمعرفتهم . واليهودية وطوقسها متأصلة في تلك الذكريات . ويكفي أن نذكر ، من بين الامثلة التوضيحية التي لا حصر لها ، حقيقة أن اليهود حيثما يكونون ، يؤدون صلاة الاستسقاء في الفصل الذى توجد فيه حاجـة للمطر في فلسطين . ويتخلل الفكر العلماني اليهودى نفس الاخلاص لأرض اسرائيل (أريـتـز اسرائيل) ، ونفس الاحساس بالنفي منها . وقد استلهم بعض من أفضل الشعر العبرى الذى كتب في الشتات ، كمزامير السبي ، الحنين الى العودة الى صهيون .

” ولم تكن هذه الصلة مجرد صلة روحية أو فكرية . فقد ظل بعض اليهود ، منذ سقوط الدولة اليهودية ، يعيشون في فلسطين بشكل دائم أو بما يقرب منه . وقد وجدت جاليات يهودية كبيرة في المدن الرئيسية في ظل الحكم العربي ” (تقرير بيل ، الصفحتان ٨ - ٦) .

ولا يريد أى شيء من هذا في ما يدعى بـ ” الدراسة ” .
